جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان - قسم التاريخ

أستاذ المادة: د/ سمير مزرعي السنة الثانية ليسانس

المحاضرة الثالثة: نقد النصوص التاريخية

1. المواصفات التي يجب توافرها في النصوص التاريخية:

عند اختيار النصوص التاريخية في البحث العلمي، يجب مراعاة مجموعة من المعايير لضمان دقة وموثوقية المعلومات المستخلصة. ومن أهم هذه المواصفات:

1.1 **الأصالة والمصدرية** :يجب أن يكون النص التاريخي صادرًا عن مصدر موثوق أو مستندًا إلى وثائق أصلية، مع التحقق من صحة نسبته إلى مؤلفه أو الجهة التي أصدرته.

2.1 **المصداقية والتوثيق** :ينبغي التأكد من أن النص لم يتعرض للتحريف أو التلاعب، وأنه موثق في مصادر أخرى، سواء من خلال المخطوطات الأصلية أو المراجع المعتمدة.

3.1 **التحليل الزمني والمكاني** :لا بد من التأكد من توافق النص مع الفترة التاريخية التي يتناولها البحث، بحيث يكون متسقًا مع السياق الزمني والجغرافي للأحداث.

4.1 **الموضوعية وعدم التحيز** :من الضروري اختيار نصوص ذات طابع علمي محايد، بعيدًا عن التأثيرات الأيديولوجية أو السياسية التي قد تؤثر على دقة المعلومات.

5.1 **اللغة والمصطلحات** :ينبغي تحليل لغة النص والمصطلحات المستخدمة فيه، والتأكد من أنها تتوافق مع اللغة السائدة في الفترة التي كُتب فيها، مما يساعد في فهم دلالاته ومعانيه بوضوح.

6.1 **التوافق مع منهج البحث** :يجب أن تتناسب النصوص المختارة مع المنهجية العلمية المتبعة في البحث، سواء كان منهجًا تحليليًا، نقديًا، مقارنًا، أو وصفيًا، بحيث تخدم أهداف الدراسة وتدعم فرضياتها.

7.1 **توفر المراجع والشروحات** :من الأفضل اختيار نصوص سبق دراستها أو التعليق عليها من قبل باحثين متخصصين، مما يساعد في فهمها وتحليلها ضمن سياقها التاريخي.

8.1 **التكامل مع مصادر أخرى** :لا ينبغي الاعتماد على نص واحد فقط، بل يجب مقارنته بنصوص تاريخية أخرى للتحقق من دقته واستخلاص استنتاجات أكثر شمولًا.

2. خطوات تحليل النص التاريخي:

قبل الشروع في نقد الأصل التاريخي (نص تاريخي، مخطوط، وثيقة أرشيفية، مراسلة،...)، يجب على الباحث أن يتحقق من مدى محافظته على حالته الأصلية، وذلك بفحص ما إذا كان قد تعرض للتلف أو التآكل، أو فقد بعض أجزائه، أو طُمست بعض فقراته، ويهدف هذا الإجراء إلى ترميم الوثيقة قدر الإمكان، مما يسهم في تعزيز قدرتها على البقاء والحفظ.

يمر النقد التاريخي بعدة مراحل، حيث يُعنى **النقد الخارجي (External Criticism)** بعدد من الجوانب، أبرزها التحقق من صحة الأصل التاريخي، وفحص نوع الخط والورق، وتحديد هوية المؤلف، فضلاً عن زمان ومكان تدوين الوثيقة. أما **النقد الداخلي(Internal Criticism)** ، فيركز على تحليل الحالة الذهنية للمؤلف أثناء كتابته، مع محاولة استكشاف نواياه ومدى قناعته بصحة ما دونه، بالإضافة إلى دراسة العوامل التي دفعته إلى ذلك.

يقوم النقد التاريخي على مبدأ التمحيص والشك المنهجي في المعلومات الواردة في المصدر، متبوعًا بعملية تحليل ودراسة دقيقة لاستخلاص الحقائق من بين سطوره. وعلى الرغم من التأكيد المستمر على أهمية النقد التاريخي، إلا أن الكثيرين لا يطبقونه عمليًا، نظرًا لصعوبته وتعقيداته. كما أن الإنسان في حياته اليومية قد يكون أكثر ميلًا إلى تصديق ما يتماشى مع رغباته وعواطفه، وأقل استعدادًا لقبول ما يتعارض مع توجهاته أو قناعاته الشخصية.

1.2 التحقق من المصدر أو ما يعرف بالنقد الخارجي (External Criticism):

يهدف النقد الخارجي بشكل أساسي إلى التحقق من أصالة الوثيقة وإثبات موثوقيتها، وذلك من خلال التأكد من عدم تعرضها لأي تحريف أو تلاعب قد يكون قد طرأ عليها. كما يسعى إلى التأكد من أن الوثيقة ما زالت بحالتها الأصلية التي وضعها فيها مؤلفها أو منشئها، ووفقا لعلم المنهجية فيجب أن يمر النقد الخارجي بعدة مراحل:

- **تحديد هوية المؤلف أو الجهة التي أصدرت النص:**

ينبغي على الباحث، عند تعامله مع الوثائق، أن يبدأ أولاً بتحديد مصدر الوثيقة من خلال التعرف على الجهة التي صدرت عنها، وهوية مؤلفها، وزمن كتابتها، إذ إن الوثيقة التي يُجهل مؤلفها تفقد كثيراً من قيمتها ومصداقيتها العلمية. وتُعد مسألة التحقق من نسب الوثائق أمرا بالغ الأهمية، نظرا لوجود عدد كبير من الوثائق والمصنفات التي نُسبت – لأسباب مختلفة – إلى مؤلفين لم يكتبوها فعلياً، أو دُوِّنت تواريخها بشكل متعمد على غير الحقيقة، بغرض منحها مزيداً من الشهرة أو تعزيز مصداقيتها لدى القراء.

كما أن هناك مصادر عديدة تفتقر تماماً إلى أي إشارة حول اسم المؤلف أو زمان ومكان التدوين، وهو ما يستدعي من الباحث جهدا تحليليا واستقرائيا للكشف عن تلك المعطيات، بالاستناد إلى معطيات داخلية وخارجية، ويتم هذا التحقق من خلال فهم موقع المؤلف من سياق الأحداث، عبر دراسة عصره، وبيئته الثقافية والاجتماعية، ومعارفه، لأن قيمة المعلومات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بشخصية كاتبها، ومنزلته، ومدى فهمه للوقائع، وتأثره بها، وانعكاس الظروف المحيطة عليه.

ولا يمكن الوصول إلى هذا الفهم إلا من خلال تحديد تاريخ الوثيقة بدقة، لما لهذا العنصر من دور محوري في تعيين البعد الزمني للمصدر، ومن خلال تحديد الإطار الزمني والمكاني للوثيقة، يمكن للباحث أن يتوصل إلى هوية المؤلف الحقيقية، وأن يميّز ما إذا كان شاهدا مباشرا على الأحداث أم مجرد ناقل لما تداوله الآخرون، كما أن هذا الإجراء يسمح بتحديد طبيعة الوثيقة ذاتها: هل هي وثيقة أرشيفية رسمية، أم نص سردي ذو طابع أدبي.

- **معرفة تاريخ كتابته والمكان الذي كتب فيه:**

يُعد تحديد تاريخ صدور الوثيقة خطوة أساسية في البحث التاريخي، إذ يجب أن يمتلك الباحث المعلومات اللازمة لتحديد الإطار الزمني الذي تنتمي إليه الوثيقة. فمن خلال ذلك، يمكن تقييم مدى توفر الوثائق الأخرى المتعلقة بالفترة ذاتها، مما

يسهم في تعزيز فهم السياق التاريخي للموضوع قيد الدراسة، بالإضافة إلى تحديد الفترة الزمنية التي تنتمي إليها الوثيقة، فإن معرفة البيئة الاجتماعية والجغرافية التي أُصدرت فيها تُعد ضرورية لفهم مدى انتشارها وتأثيرها. إذ تساهم هذه المعلومات في تقييم مدى موثوقية الوثيقة ودورها في سياقها التاريخي، مما يعزز من قدرة الباحث على تحليل مضمونها بدقة وموضوعية.

يُعد تحليل الخط المستخدم في الوثيقة إحدى الطرق الأكثر علمية في تحديد تاريخ الوثيقة التاريخية وتقييم أصالتها، إذ تختلف أنماط الخطوط عبر العصور. فعلى سبيل المثال، إذا وُجدت وثيقة يُفترض أنها تعود إلى القرن الأول أو الثاني الهجري مكتوبة بالخط الفارسي أو النسخي العادي، فإن ذلك يُعد دليلًا قاطعًا على عدم صحتها. وبالمثل، إذا احتوت وثيقة من القرن الرابع الهجري على خط كوفي قديم يخلو من النقط والتشكيل، فمن المرجح جدًا أنها غير أصلية أو منحولة.

- **تحليل نوع الوثيقة (رسمية، دينية، أدبية، شخصية، أرشيفية...):** يجب علينا التعرف على طبيعة الوثيقة التي بين أيدينا من خلال تحديد الموضوع الذي تريد معالجته، فقد تكون هذه الوثيقة ذات طابع رسمي كمراسلة سياسية أو إدارية، أو تقرير عسكري، أو تكون نازلة فقهية (فتوى)، فمن خلال التعرف على طبيعتها يمكننا توظيفها في عناصر البحث المناسبة.
- **دراسة مادة الوثيقة:**

يتم التحقق من صحة الأصول التاريخية عادةً من خلال الاستعانة بالعلوم المساعدة، وعلى وجه الخصوص علم الوثائق، وعلم الفيلولوجيا، وعلم الخط. ويشمل ذلك تحليل المادة المستخدمة في الكتابة، سواءً كانت ورقًا أو أي وسيط آخر، بالإضافة إلى فحص مكونات الحبر، وذلك لتحديد تاريخ صناعتها ومدى توافقها مع الفترة الزمنية التي يُنسب إليها الأصل. كما يتم دراسة الخط المستخدم لمعرفة ما إذا كان شائعًا خلال الحقبة التاريخية التب تنسب إليها الوثيقة.

كما يمكن للباحث أن يقوم بفحص الأختام والتوقيعات الموجودة على المخطوطة مثلا، ومقارنتها مع نظيراتها التي كانت مستخدمة في الفترة التاريخية نفسها، بهدف التحقق من أصالتها ومدى تطابقها مع المعايير المعروفة آنذاك. كما يتجه الباحث إلى مقارنة المخطوطة بمخطوطات أخرى للمؤرخ نفسه، إذ قد يكون هناك نسخ أخرى محفوظة في مواقع مختلفة، مما يسمح بإجراء تحليل دقيق لتطور النص.

علاوة على ذلك، قد يكون المخطوط قد خضع لاستكمال أو إضافة غير موثقة، خاصة إذا توفي الناسخ قبل إتمامه دون الإشارة إلى ذلك. في هذه الحالة، يعتمد الباحث على أساليب المقارنة والتحليل الداخلي، من خلال دراسة الأسلوب اللغوي ومنهجية عرض الأفكار، سواء من حيث التسلسل المنطقي أو التناقض المحتمل، ويساعد هذا النهج في الكشف عن أي تعديلات أو تحريفات تعرض لها المخطوط، مما يتيح التأكد من مدى مصداقيته وصحته التاريخية.